الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media

No. 4477 | الثلاثاء | 24 جمادى الآخرة 1444 هـ | 17 يناير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

أدوات الدين المحلية و"اليوروبوند الخليجية" تعكس اتجاهها الهبوطي

«المركزي»: إصدارات السندات الخليجية ترتفع إلى 16 مليار دولار خلال الربع الرابع

عكست إصدارات أدوات الدين المحلية وسندات اليوروبوند (المقومة بالدولار الأمريكي) الخليجية اتجاهها الهبوطي؛ إذ ارتفعت إلى 15.9 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2022 مقابل 11.8 مليار دولار في الربع الثالث و14.7 مليار دولار في الربع الثاني من العام نفسه.

وحسب تقرير البنك المركزي، قد بلغت قيمة أدوات الدين مستحقة السداد على دول مجلس التعاون الخليجي 607 مليارات دولار بنهاية الربع الرابع من عام 2022، بارتفاع هامشي مقارنة بالربع الثالث من عام 2022.

وخلال معظم عام 2022، انخفض عدد الإصدارات الجديدة نتيجة لارتفاع تكاليف خدمة الدين، وتراجع الاحتياجات التمويلية لسداد عجز الموازنة؛ نظراً لارتفاع أسعار النفط، والالتزام بالإصلاحات المالية متوسطة الأجل.

وتابع البيان: "إلا أن تزايد الإصدارات الجديدة في الربع الرابع من عام 2022، خاصة في السعودية، قد يعزى لرغبة الحكومة في الحفاظ على هامش الفروق، مع سندات الخزانة الأمريكية في حدود ضيقة؛ نظراً لاستفادة الدول الخليجية من ارتفاع العائدات النفطية وتحسن الأوضاع المالية".

واستحوذت الإصدارات السيادية من السعودية والإمارات على النصيب الأكبر من إصدارات الربع الرابع من عام 2022، وجمعت الحكومة السعودية 5 مليارات دولار من خلال أول برنامج سندات متوسطة الأجل باليورو تصدره منذ عام تقريبا والمنقسم إلى شريحتين بقيمة 2.5 مليار دولار لكلا منهما.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت الحكومة السعودية برنامجها لإصدار الصكوك المحلية؛ إذ قامت بإصدار صكوك جديدة بقيمة 3.3 مليار دولار مقابل 2.1 مليار دولار في الربع السابق.

كما جمع صندوق الاستثمارات العامة السعودي 3 مليارات دولار من خلال بيع سندات خضراء على 3 شرائح.

أما في أبوظبي، فقد جمعت مبادلة مليار دولار من سندات فورموزا. وعلى صعيد إبراز إصدارات الشركات الكبرى، أتم البنك الأهلي الكويتي، بالتعاون مع شركته التابعة التي تتخذ من دبي مقراً لها، بنجاح صفقة تسهيلات قرض لأجل لمدة 37 شهراً بقيمة 825 مليون دولار.

وبالنسبة للإصدارات السيادية للكويت، فمن المرجح أن تواصل أداءها الضعيف؛ نظراً لعدم إقرار قانون الدين العام الجديد، والذي سيفسح المجال للاستفادة من أسواق الدين الدولية والمحلية.

عائدات السندات السيادية الخليجية

البنك المركزي

انخفضت عائدات السندات السيادية الخليجية متوسطة الأجل في الربع الرابع من عام 2022، على عكس نظيراتها العالمية؛ إذ ساهمت الأرصدة المالية القوية وتوقعات النمو القوي للاقتصاد غير النفطي في تعزيز جاذبية السندات الإقليمية وسط انخفاض المعروض من السندات المعيارية الجديدة.

وجاءت البحرين وعمان في الصدارة من حيث انخفاض العائدات، بتراجعهما بأكثر من 100 نقطة أساس، بينما سجلت دول الخليج الأخرى؛ بما في ذلك الكويت، انخفاضات بوتيرة معتدلة نسبياً، تراوحت بين –22 48 نقطة أساس خلال هذا الربع.

وقامت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز برفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عمان مرتين خلال عام 2022، كانت آخرها في نوفمبر؛ إذ قامت برفعها إلى "BB" (مع نظرة مستقرة) من "BB–"، مشيرة إلى التحسن في أوضاع المالية العامة للسلطنة.

أما بالنسبة للبحرين، فقد ساعد نهج توحيد الإيرادات؛ بما في ذلك زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 10% في وقت سابق من العام الماضي، إلى جانب التأثير الإيجابي غير المباشر لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للسعودية، على تحسين المركز المالي.

ورفعت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز في نوفمبر توقعاتها الخاصة بالبحرين من مستقرة إلى إيجابية، كما رفعت البنوك المركزية الخليجية أسعار الفائدة الرئيسية في إطار استجابتها لرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لمعدلات الفائدة.

واقتفت السعودية والإمارات تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفعهما سعر الفائدة بمعدل تراكمي بمقدار 125 نقطة أساس خلال الربع الرابع من عام 2022. في حين اتخذ بنك الكويت المركزي نهجاً تدريجياً؛ إذ قام في شهر ديسمبر برفع سعر الخصم بمقدار 50 نقطة أساس فقط في الربع الأخير من العام.

وأدى رفع سعر الخصم بوتيرة تدريجية إلى دفع فروق أسعار الفائدة، التي كانت إيجابية مقارنة بالسعودية والإمارات والولايات المتحدة، إلى المنطقة السلبية.

وسوف تواصل عائدات السندات الخليجية تتبع الأسواق العالمية بصفة عامة، وقد تفقد بعضاً من مكاسبها في ظل استمرار ارتفاع معدلات التضخم، وإمكانية رفع الاحتياطي الفيدرالي لسعر الفائدة مرة أخرى.إلا أنه نظراً لارتفاع العائدات النفطية وتحسن أوضاع المالية العامة، فقد يحد ذلك من إمكانية زيادة العائدات بوتيرة حادة؛ نظراً لتراجع الاحتياجات التمويلية.

في إطار حملة "لنكن على دراية"

«التجاري» يحذر العملاء من عمليات غسل الأموال

يواصل البنك التجاري الكويتي مساهماته في حملة «لنكن على دراية» وهي الحملة التوعوية التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، لتسليط الضوء على حقوق وواجبات العملاء، وتوعيتهم بكل ما يتعلق بالتعامل مع البنوك وحماية بياناتهم المصرفية. ويأتي ذلك في إطار حرص البنك على نشر الثقافة المصرفية والمالية بين شرائح المجتمع المختلفة، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتجنب الوقوع في معاملات أو أعمال قد تنطوي على غسل أموال أو تمويل إرهاب.

وفي هذا السياق أشار عبدالعزيز مصطفى علي رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التجاري الكويتي قائلاً: "إن غسل الأموال هي عملية ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه بقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل أو حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للقانون أو النظام وجعلها تبدو وكأنها مشروعة المصدر". وتابع مبينا أنه يجب على جميع العملاء توخي الحذر من مخاطر عمليات الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب بكافة أشكالها وأنواعها لأنها تعتبر في مقدمة الجرائم المالية الواجب على العميل تجنبها، ولذلك ننصح بضرورة المتابعة والاطلاع على التعليمات التي يتم توفيرها من خلال قنوات البنك الرسمية حيث يقوم البنك ببث رسائل توعوية، للتعريف بمخاطر عمليات الاحتيال وبعض أشكال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. من جانب آخر، أكد عبدالعزيز علي أن البنك يشجع عملائه على ضرورة تحديث نموذج "أعرف عميلك" وموافاة البنك بأي تغييرات قد تحدث على الأمور الجوهرية المرتبطة بالعميل فيما يتصل بالجوانب المالية للعميل، منوهاً أن تحديث النموذج يساهم في حماية العميل من أي مخاطر مالية ويجنبه أي انقطاع في الخدمات المالية المقدمة له نتيجة عدم تحديث النموذج. ومن المعروف أن الحملة تساهم بشكل فعال في توصيل المعلومات الموثوقة والصحيحة إلى العملاء وتعرفهم بحقوقهم وواجباتهم وتنمي معارفهم المالية، وكل هذا من شأنه أن يوفر لهم الحماية والأمان، علماً بأن البنك التجاري الكويتي حريص دائماً على نشر الرسائل التوعوية ويسخر كل قنواته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي وموقعه الرسمي وكذا المركز الرئيسي والفروع لعرض الرسائل التوعوية الهادفة إلى تثقيف العملاء بالجوانب المصرفية والمالية.

عبدالعزيز مصطفى علي

بدعم نمو 9 قطاعات

مؤشرات البورصة بـ«الأخضر».. و«العام» يرتفع 92.4 نقطة

جلسة خضراء للبورصة

ارتفعت المؤشرات الرئيسية للبورصة جماعياً في ختام تعاملات أمس الاثنين؛ بدعم نمو 9 قطاعات يتقدمها السلع الاستهلاكية.

وأغلقت الجلسة على ارتفاع مؤشرها العام 92ر4 نقطة ليبلغ مستوى 7206ر91 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1ر30 في المئة.

وتم تداول 211ر5 مليون سهم عبر 11698 صفقة نقدية بقيمة 74ر8 مليون دينار (نحو 226ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 12ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5590ر69 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر23 في المئة من خلال تداول 89 مليون سهم عبر 3601 صفقة نقدية بقيمة 9ر5 مليون دينار (نحو 28ر7 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 123ر9 نقطة ليبلغ مستوى 7999ر37 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 1ر5 في المئة من خلال تداول 122ر4 مليون سهم عبر 8097 صفقة بقيمة 65ر3 مليون دينار (نحو 197ر8 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 15ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5696ر48 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر27 في المئة من خلال تداول 72ر3 مليون سهم عبر 2564 صفقة نقدية بقيمة 7ر8 مليون دينار (نحو 23ر6 مليون دولار).

وبلغت قيمة تداول البورصة 74.88 مليون دينار، وزعت على 211.53 مليون سهم، بتنفيذ 11.69 ألف صفقة.

دعم أداء الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بنحو 3.18 %، بينما انخفضت 3 قطاعات تقدمها الخدمات الاستهلاكية بـ 0.43 %، فيما استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وعلى مستوى الأسهم، تقدم "صلبوخ" القائمة الخضراء بـ 9.66 %، بينما جاء "مراكز" على رأس التراجعات بـ 4.65 %.وبشأن الأنشط، تصدر "بيتك" المرتفع 2.13 % نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 36.38 مليون سهم، وسيولة بقيمة 29.41 مليون دينار.

«عقارات الكويت» توقع قرض مصرفي بـ 7.3 ملايين دينار

أعلنت شركة عقارات الكويت، عن توقيع عقد قرض مصرفي مع أحد البنوك الكويتية.

وقالت في بيان للبورصة الكويت ، إن قيمة العقد نحو 7.25 مليون دينار بسعر فائدة مناسب وفترة سداد مرنة.

أوضحت الشركة، أن الهدف من القرض تمويل إنشاء مشروع سكن العمال– صبحان.لفتت الشركة إلى أن الأثر المالي لا يمكن تحديده في الوقت الحالي.

يذكر أن أرباح عقارات الكويت ارتفعت في تسعة الأشهر الأولى من 2022 بنسبة 0.9% لتسجل 5.64 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 5.59 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

«أسواق المال» تصدر قراراً بشأن "التقنيات المالية"

أصدرت هيئة أسواق المال ، القرار رقم 10 لسنة 2023 بشأن إصدار الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010.

ويأتي إصدار القرار وفق بيان الهيئة بعد الاطلاع على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وعلى قرار مجلس المفوضين باجتماعه رقم (48) لسنة 2022 المنعقد بتاريخ 28/12/2022.

وتقرر في المادة الأولى أن يعدّل الكتاب الأول (التعريفات)، والكتاب الثاني (هيئة أسواق المال)، والكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون)، والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية)، والكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما وفقاً للمرفق رقم (1) من هذا القرار، على أن يسري تطبيق أحكام هذه التعديلات اعتباراً من 2 يناير 2024.

وفي المادة الثانية يُضاف الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما وفقاً للمرفق رقم (2) من هذا القرار، على أن يسري تطبيق أحكام هذا الكتاب اعتباراً من التاريخ المذكور سابقاً.

أما المادة الثالثة للقرار فقد دعت الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كلٌ فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من تاريخ 20 أكتوبر 2024 وأن ينشر في الجريدة الرسمية.

يذكر أن الهيئة أعلنت يوم السبت الماضي، اعتماد مجلس مفوضيها مخرجات مشروعها الخاص بإعداد ووضع إطار تنظيمي للتقنيات المالية المرتبطة بأنشطة الأوراق المالية.

هيئة أسواق المال